وان كان ثمه اشيا فلا يتحقق الا بعقد على قدر تلك الاشيا
مثلا الحيوانيه تشمل الصاهل وغيره ولا يتحقق الا في
متعدد هي اشخاص الصاهل والناطق وكذا الانسانيه
اما ثمه ثمه اشيا ولا يتحقق له تعدد اصلا بل ترجع
تلك المختلفات كلها اليه فما لا نظير له بل هو محال كما قلتم في
الكلام هذا ملخص دليل المعتزله قال الشهرستاني جوابا لهذا
قالت الاشعريه نمنع ورود الاشيا الى شي بل الكلام صفات
كما قاله بعض اصحابنا وهو عبد الله ابن سعيد الكلابي هي
خمس صفات الخبر والاستخبار والامر والنهي والندا و
عليه فلا سوال ولا اشكال واما على مذهب الاشعري فقال
انما المشكل مذهب شيخنا الاشعري لكن يقال عليه ايضا
لا نسلم ورود اشيا الى شي واحد وما ظننتموه اقساما او او
صافا ذاتيه هي امور خارجه عن نفس الحقيقة لا الخارج عن الصفه
لا يوجب تعددها كما في القدرة والارادة والعلم مع وحدة
كل له متعلقات كثيرة فكونه امرا ونهيا اوصاف الكلام لا اقسام
الكلام كما يوصف الجوهر بكونه قايما بذاته قابلا للعرض متحيزا
ذا مساحة وحجم اوصاف نفسيه له مختلفه كذلك الامر و
النهي اوصاف نفسيه للكلام مختلفة المعاني وليست كانقسام
العرض والحيوان الى اقسامه التي ذكرنا فاقسام الشي
غير اوصافه وكل ما في الشاهد للكلام اقساما لكونها
حرفا وصوتا فتتباين اقسامه كاقسام الحيوان فهي في الغايب
اوصاف كالارادة واحدة وهي مختلفة من حيث النسب
والاضافات تسمى سخطا وبعضها رضى ومحبة باعتبار
كون فعل الغير غير صواب او صوابا فكذا الكلام واحد
ويسمى امرا ونهيا باعتبار متعلقه حيث يكون مامورا به
او منهيا عنه فاختلافه من حيث متعلقاته لا من حيث ذاته
حتى قيل ان حقيقة الخبر عن المعلوم فان تعلق بواجب
سمي امرا او بمحرم سمي نهيا وبغير طلب سمي خبرا
او استخبارا فهذه اسما الكلام من جهة متعلقاته كاسما

الرب

٥٨

الرب من جهة وجوده افعاله قالت المعتزله نحن لا ننكر اجتماع
اشيا مختلفة كما في اوصاف الجوهر ولا ننكر اختلاف الاسامي
بالنسب والاضافات وانما ننكر اثبات المتضادات كالامر
والنهي في حقيقة وهي ليست من باب النسب لان ما بالنسب
لا يتحقق الا بالمنسوب اليه وكون الكلام امرا او نهيا من ا
خص اوصافه سوا لاحظنا جانب المتعلق ام لم نلاحظه
وكذا لو رفعنا المتعلق عن الوهم لم يخرج الكلام عن كونه
امرا ونهيا الى اخره والعلم بالقديم والحادث يتبع المعلوم
على ما هو به والذي يوازي العلم الامر بمامور معين وتعلقه
بمامور اخر فهذا من الاختلاف قلت لا يصح كالعلم بمعلومين
اما اجتماع الامر والنهي فمحال للتضاد ونظيره العرض
في شموله اقسام الاعراض المختلفة الخواص اذ يستحيل فرض
عرض واحد هو قدرة ارادة علم حياة ولون وكون وقولكم
ان هذه اوصاف نقول هي اقسام الكلام والكلام ينقسم
اليها اذ كل قسم ممتاز بخاصية وحقيقة عن القسم الاخر
واسم الكلام كالجنس لها لا كالموصوف ومن اجل ما ذكرتموه
بدل الحقايق واختلافها شاهدا او غايبا يجعلها اقساما في
الشاهد او طافلة الغايب قالت الاشعريه حيث سلمتم اجتماع
الحقايق المختلفة وما انكرتم الا المتضادة ارتفع النزاع
ونحن لم نجمع المتضادة فان الامر بالصلاة مثلا والنهي
عن شرب الخمر ليس من المتضاد وامر زيد ونهي عمرو عن شي
واحد كذلك وكاختلاف الزمان والمكان ونحو ذلك مما
يرفع التناقض اما الاختلاف فان سلمتموه كما وقع
في كلامكم ارتفع النزاع وان منعتموه اثبتناه بما سبق من
اجتماع الحقايق المختلفة في الجوهر من تحيز وقبول اعراض
وغير ذلك وقولكم انها اقسام وان الكلام ينقسم اليها و
ليست اوصافا صحيح شاهدا لكون افعل قسم ولا تفعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)